لئلا تصير حاملة لمتصل بخبر اهـ لكل فرض اي وبعد عصبه
بان تشده بعد حشوه بذلك بخرقة مشقوقة الطرفين تخرج احدهما
امامها والاخرى ورايها وتربطهما بخرقة تشد بها وسطها
كالتكة ولا يكفي الاقتصار على العصب وان منع الدم لانه لا يمنع
بروز الدم بظاهر الفرج بخلاف العصب واما بالنسبة
للصلاة الثانية فيجب غسله وتجديد العصابة او غسلها كما هو
مقرر في محله ثم تتطهر بعد ما ذكر لكل فرض وقته لا قبله كالجمع
ويجمع بطهارة بين فرض ونوافل ولا يجب عليها الاقتصار
في وضوئها على مرة واحدة بل لها التثليث فيه على المعتمد ويجوز
وطوها وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة
ولا كراهة فيه ولا يجوز للسلس ان يتعلق قارورة يقطر فيها بولهم
لكونه يصير حاملا نجاسة في غير معدنها من غير ضرورة وقوله
يعني عن الكثير في غير ما يأتي في قوله الا اذا تضرر بالحشو بان كان
يحرقها فرجها به فلا يجب حينئذ او كان نزول ما ذكر في الصوم
فيحرم اكشوفه لفرض اي فرض الصلاة يجري فتفصل في غير
المسجد ولو قطر الدم منها على الحصير اذ المشقة توجب الشر
وانما حافظوا على صحة الصوم هنا لا على صحة الصلاة عكس
ما فعلوه فيمن ابتلع بعض خيط قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه
خارج لان الاستدامة كالمنة من ابتدائها فلو نزعها
الصلاة هنا لتعذر عليها فقط الصوم بالحشو وكان المحذور
هنا لا يتأتى باكلية فالحشو يخبر وهي حاملة له بخلاف هناك
فانهم عفوا عن الكثير من الدم لضرر في اكشوه اي بسببه و
عن اليسير منه بالاولى كما عفوا لصايم اي عن صايم الفرض
الفروض ممن ذكر فاوجبوا الصوم على السلس والمستحاضة كالصلاة
ولم يجبوها كالحايض في ذلك حاله كون تلك الفروض اصالة او

او عارض

لعارض كصايم نذره المفروض اي الذي فرضه على نفسه والنفل اي حكم
نفل الصوم كالفرض على المعتمد بدون تفرقة بينهما في احكم عفوا
عن الجميع مفعول لقوله خذ واطلقه واحضر من هذا واوضح
منه قول صاحب الاصل ، والاستحاضة او بول راي سلس ،
عما اصاب عفوا في حال قلته ، كذا الكثير اذا يوم الصيام اي ،
لمنعه المداواة اي بحشوة وحايض نجس قد صنعا ،
ثم عليه ورق قد وضعا اي ثم قد وضع ورق عليه مع ابتلال
اي بلل له فهو معفو عنه وبهذا اشارة لما افتى به ابن العلاح
من طهارة الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان
المعمولة بزماد نجس عملا بالاصل قال الشمس الرملي ان وجد سبب
يحال عليه كمسئلة بوله الظنية عمل بالظن فلا تنجس العلم ولا
الدوا جمع دواة كحصاة وحصى وتجمع ايضا على دويات
كحصيات كما في المصباح بل اكتبن كل شي حزت اكرما اي الفضا
والمزخ بين هذا الذي المعتمد ريعود من مصحف وهو اولى من
جعل من زايدة وفي الاثبات لانه قليل وفي نسخة للمصحف بالاخر
وعليها فلا يحتاج الى شي مما ذكر وغير من كتب لكون ما ذكر
غير مباشر للنجاسة فليس ذلك من كتابة القران بالمداد النجس
وعلى الشق النجس المجربين واحمل لها اي الكتب والكتابة المفهومة
من الكتبن حال كونك مصليا لانه معفو عنها كما تقدم ،
واقربه بالغا فاي ادن منها لعدم تنجيسها لك وكل من بحي ،
بضم النون وتشد يد بجيم اي استنجى بالاحجار او غيرها من كل
جامد طاهر قالع غير محترم وقد مسح المستنجى المحل ثلاث
مسحات والذي يجب لا يبقى به الا نزلة يزيله الا الماء او صغار الخزف
مجاري يحكم فيها بالعفو عن الذي يجري من عرق اب
كان ذلك العرق مقبلا او مدبرا يعني من جهة القبل او الدبر وان سبل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)